

تقرير

«اليونيفيك»: طمأنينة وسط

الله، من دون أن يشاهدوا السلاح والزي العسكري، علماً بأنهم يلاحظون كل شيء، حتى إنهم يتابعون يومياً تشييع شهداء، ورغم ذلك يسرون بيننا وهم متأكدون من أننا لسنا إرهابيين». ملاحظة زينب تتوافق مع ما بينه مصدر أممي لـ«الأخبار» وهو أن تراجع عدد دوريات اليونيفيل، وانخفاض وتيرة تحركات الجنود الدوليين، تمت ملاحظتهما قبل أيام على صدور القرار الأوروبي، ما يشير، بحسب المصدر، إلى «اتخاذ قيادة اليونيفيل تدابيرها الاحترازية قبل صدور القرار، بناءً على معلوماتها السياسية». أما حركة الجنود الدوليين بعد صدور القرار

طالبية جامعية ومزارعة أيضاً، أعبر طريق مرجعيون والخيام الحدوديتين كل يوم، أراقب دوريات اليونيفيل، لا يبدو الجنود خائفين من الأهالي، وهو أمر يجب أن يكون طبيعياً. كيف يخافون منا، ونحن لسنا إرهابيين، فهل القرار الأوروبي سيجعلنا كذلك؟». تثير زينب مسألة، تبدو أكثر واقعية، «لقد تلقى الجنود أوامر بتقليص عدد دورياتهم في المنطقة، وهذا ما لاحظته الأهالي هنا، لكن الجنود العابرين ليسوا خائفين، تناقض واضح، من يرسم سياسة اليونيفيل لا يبدو واقعياً أكثر من الجنود الذين باتوا يعرفون الأهالي والمدنيين والعسكريين من حزب

لم يعكر قرار وزراء

خارجية الاتحاد الأوروبي،

إدراج ما وصفوه «الجنح

العسكري» لحزب الله على

لائحة الإرهاب، الهدوء

الذي يسود منطقة عمل

قوات اليونيفيل في جنوبي

الليطاني، حيث تجول

دورياتها بطمأنينة في بيئة

الحزب الشعبية

تلقى الجنود أوامر بتقليص عدد دورياتهم في المنطقة لكن الجنود العابرين ليسوا خائفين (أرشيف)



داني الامين

لا شيء يشي بإمكان حصول أعمال «إرهابية» ضد اليونيفيل في منطقة جنوبي نهر الليطاني. صدر القرار الأوروبي، وكان «إرهابياً» لم يكن هدوء أكثر من عادي، حركة الأهالي طبيعية، دوريات اليونيفيل تسير ببطئ، ربما لم يدرك سائقو ألياتها خطورة القرار، لكن رغم ذلك لم يحصل ما يعكر صفوه الهدوء.

يرفع جندي إسباني يديه، كالعادة، للمارة الذين يتابعون كل يوم وسائل الإعلام، ولا سيما تلفزيون «المنار»، لكن هذه الأخبار لم تهزهم، يقول محمد سويدان (عدشيت القصير) لافتاً إلى أن «من يجازر إلى التحية سنردّ عليه بمثلها، واعتبارنا إرهابيين لن يغيّر من طبعنا المسالم، نحن لا نعددي ولا نريد الاعتداء على أحد». يستدرك محمد مستائلاً: «ألا يسمع الأوروبيون لجنودهم الموجودين هنا، اليسوا هم أكثر خبرة بواقع الجنوب وأبنائه هنا؟ ألا يحسبون لهم أي حساب؟ ربما هؤلاء الجنود مثلنا لا تفكر دولهم بمصيرهم، فالمصالح الاستراتيجية أكثر أهمية منهم». تسانده زينب، وتضيف: «أنا



قيادة الجيش توضح

أوردت «الأخبار» في عددها الرقم 2060 (2013/7/22) مقالاً بعنوان: «العسكري في الخدمة المنزلية، جيش المرافقين يكلف 17 مليون دولار سنوياً»، تضمنت العديد من المغالطات في ما يتعلق بالعسكريين المرافقين للضباط، لذا يهّم قيادة الجيش - مديرية التوجيه أن توضح ما يأتي: أولاً: إن القوانين المرعية الإجراء داخل المؤسسة العسكرية تحصر حق وضع عسكري بتصرف الضابط من رتبة عميد وما فوق، أي للضباط المنتمين إلى الفئة الأولى، إلا في حالات استثنائية ناجمة عن تعرض الضابط لإعاقة جسدية في معرض الخدمة، تحول دون قيامه بقيادة السيارة بنفسه، أو لدواع أمنية ترتبط بوظيفة الضابط، وهي حالات نادرة جداً ومؤقتة. ثانياً: إن القوانين أعلاه تحظر على الضابط كما على السائق الموضوع بتصرفه القيام بأعمال خارجة عن نطاق العمل المكلف به، وخصوصاً تلك التي تمس سمعة الجيش وكرامة العسكريين، وأي مخالفة لهذا الأمر من شأنها أن تعرض صاحبها للعقوبة، بما في ذلك إعادة السائق إلى قطعته الأساسية.

قيادة الجيش - مديرية التوجيه



تهمة نفخر بها

فوجئنا بما ورد في «الأخبار» للسيدة رجاء حمية (2013/6/25) بعنوان «لم يعد فلسطيني سوريا خيمة على باب الأونروا». ومع احترامنا للكاتبة، إلا أن هذا التحقيق تضمن الكثير من المغالطات، بل والإساءة إلى الجبهة الديمقراطية ومسؤولها في لبنان الأستاذ علي فيصل، من خلال إحياء الكاتبة بمحاولة الجبهة ومسؤولها قطف ثمار هذا الاعتصام والتعاطي معه كسبق صحافي، وتشخيص حادثة فك الخيمة بطريقة مسيئة ولا تعكس حقيقة الواقع أبداً.

فالقاصي والداني، والنازحون انفسهم فرداً فرداً، يعرفون من نصب معهم الخيم منذ اليوم الأول للاعتصام، ومن كان يعمل جاهداً لتأمين مقومات صمودهم بالاعتصام، ومن افترض معهم الأرض في فصل الشتاء، في الوقت الذي تخلت فيه وتبرأت منهم الكثير من الجهات المعنية. لقد كانت الجبهة الديمقراطية ومسؤولها في لبنان، شخصياً، من الداعمين الأوائل للمعتصمين وسخرنا كل إمكاناتنا من أجل دعمهم، من موقع قناعتنا باحقية قضيتهم وعدالة حقوقهم ومطالبهم بالإيواء والصحة والتعليم... وإذا كان سعي الجبهة لإبراز قضية النازحين على المستوى الإعلامي وحرصها على عدم ذهاب نضالاتهم سدى تهمة، فلنا الفخر بأن نتهم باننا صوت لهؤلاء النازحين ونحرص في كل مناسبة على إبراز قضايهم ومعاناتهم ونقف معهم بصدق ومسؤولية.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مكتب الإعلام - بيروت



عين سعادة تنتظر قائمقام المتن

يسر أعضاء مجلس بلدية عين سعادة توضيح كل ما أثير في الآونة الأخيرة، من أقاويل وشائعات طالتهم بشأن المخطط التوجيهي العام لمنطقة عين سعادة وبيع عقارات شاسعة بغية تغيير الواقع الديموغرافي للبلدة مؤكداً على ما يلي:

من أولى اهتمامات الأعضاء كافة الحفاظ على الطابع البيئي والتراثي والديموغرافي والحضاري للمنطقة أخذين بعين الاعتبار مستقبل هذه البلدة وإنماءها تجارياً وصناعياً، لهذا تمّ درس المخطط التوجيهي العام بالتنسيق مع التنظيم المدني.

أخذ المجلس البلدي قراراً بهذا الموضوع وقّعه الأعضاء كافة بمن فيهم رئيسة البلدية، وقد أحيل هذا القرار إلى المجلس الأعلى للتنظيم المدني حيث تمّت الموافقة عليه بموجب القرار رقم 2012/17 وقد عُلم على كافة المكاتب الفرعية للتنظيم المدني. من ثمّ أحيل هذا الملف إلى مجلس الوزراء ليتم إدراجه على جدول أعماله لإبداء الرأي والتصديق عليه وبالتالي يصبح مرسوماً نافذاً، لكنّه، للأسف، ونظراً للأوضاع التي تمرّ بها البلاد، لم يتم التداول به لغاية تاريخه.

أمّا عن الزعم القائل بأنّ هناك علاقة بين الأعضاء وأحد المصارف الإسلامية الأجنبية، فيوضح المجلس البلدي أنّ المصرف المذكور قد تمكّن عقاراً في البلدة منذ التسعينات حيث لم يكن المجلس البلدي الحالي قد انتخب بعد، بالإضافة إلى أنّ هذا الأخير، وحفاظاً منه على البيئة والمساحات الخضراء، سارع إلى تخفيض نسبة الاستثمار في المنطقة الحرجية ككل وليس كما يزعم البعض.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تقدّم أعضاء المجلس البلدي يطلب نزع الثقة من رئيسة البلدية التي كانت قد قدّمت استقالته بتاريخ 2013/4/16 ووضعتها بتصرف سعادة محافظ جبل لبنان الذي بدوره أبدى موافقته عليها وفقاً للقرار الصادر تحت رقم 388 تاريخ 2013/6/22 وقد أرسلت نسخة عنه إلى كل من وزارة الداخلية والبلديات وسعادة قائمقام المتن ليصار إلى تعيين موعد جلسة لانتخاب رئيس جديد للبلدية ضمن المهل المحددة في قانون البلديات.

ونحن اليوم، بعد مرور شهر على قبول الاستقالة، ما زال المجلس البلدي ينتظر من سعادة قائمقام المتن السيدة مارلين حداد تطبيق القانون ودعوته إلى جلسة انتخاب، متمنين على سعادتها ألا يطول الانتظار...

أعضاء مجلس بلدية عين سعادة

تقرير

إسرائيل: متأخرون عن أعدائنا في الإعداء

المقاتلة من الإقلاع وتنفيذ مهماتها، إضافة إلى نشر جزء من هذه المنظومات في مناطق وجود البنى التحتية الاستراتيجية، «الواقع الذي يعني أن التجمعات والمناطق السكنية ستكون بلا حماية من الصواريخ المعادية». ويتناول البحث نقطة ضعف أخرى تطلق من خلفية الحرب الدائرة في سوريا وإمكان انزلاق وسائل قتالية استراتيجية وأسلحة كيميائية إلى حزب الله، وهي حماية الإسرائيليين من هذه الأسلحة غير التقليدية، والذي لم يعد تهديداً نظرياً وحسب، بل بات تهديداً ملموساً وتستعد إسرائيل فعلياً لمواجهة عبر مناوراتها وتدريباتها المتكررة. ويؤكد العميد الرن في بحثه وجود نقص كبير في وسائل الحماية من هذا السلاح غير التقليدي، وفي الأفضلية الواقية الموزعة على الإسرائيليين، مشيراً إلى أن المعطيات تفيد بأن نحو 60 في المئة من السكان مزودون بأقنعة واقية، والبقية بلا حماية، داعياً السلطات الإسرائيلية إلى الإسراع بتأمين الحماية لبقية السكان، وخاصة أنها تعتقد بأن هذا التهديد جدي وملموس. على صعيد آخر، كشفت صحيفة

ويؤكد العميد الرن أن على إسرائيل أن تكون على استعداد لخوض حرب على جبهتين، بالتوازي، وهما جبهة لبنان وجبهة قطاع غزة. وبلغت أنه «بالرغم مما قامت به إسرائيل من خطوات في السنوات الأخيرة لتحسين جهوزيتها للحرب، بدءاً من جهوزية قيادة الجبهة الداخلية، وصولاً إلى التزوّد بخمس بطاريات من منظومة القبة الحديدية. إلا أن المقارنة بينها وبين تهديدات أعدائها تظهر أن الفجوات كبيرة جداً، وربما أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي».

ويشير البحث إلى قصور في الرؤية والتخطيط والإمكانات الإسرائيلية، ويؤكد أن تل أبيب لم تتخذ حتى الآن قراراً يقضي بتخصيص استثمارات مؤثرة في وسائل الحماية من الصواريخ المعادية، واستمرت على الاعتماد فقط على المال الأميركي والمساعدات القادمة من واشنطن. وأضاف إن دراسة التهديدات تفرض على إسرائيل أن تتزوّد على الأقل، بعشر بطاريات صواريخ اعتراضية، خاصة أنه لم يعد سرا أن الجيش الإسرائيلي سيفضل نشر المنظومات الاعتراضية بالقرب من قواعد سلاح الجو، لضمان تمكين الطائرات

بحيث، دبوقة

إسرائيل متأخرة جداً عن أعدائها، وجهوزيتها للحرب المقبلة - التي ستستمر ثلاثين يوماً - مثيرة للقلق. هذه هي الاستنتاجات الرئيسية للبحث الصادر عن مركز دراسات الأمن القومي، التابع لجامعة تل أبيب، والذي نشرت صحيفة هارتس، أمس، أهم ما ورد فيه من خلاصات. البحث الذي يصدر في الأسبوع المقبل عن المركز، للباحث العميد مائير الرن، رئيس برنامج دراسات الجبهة الداخلية في إسرائيل، يشير إلى أنه «إزاء تطور التهديدات من قبل أعداء إسرائيل، حزب الله وحماس وتنظيمات أخرى، لم تنجح إسرائيل حتى الآن، في سد الفجوات الخيرة للقلق». يضيف البحث إن «التقديرات المحدثة حول الحرب المستقبلية التي ستخوضها إسرائيل، قد تشهد تساقط عدد كبير من الصواريخ على الجبهة الداخلية، إذ ستشهد المنطقة الشمالية وحدها تساقطاً لنحو 1500 صاروخ في اليوم، بين صواريخ قصيرة حتى متوسطة المدى، في حين أن الحرب نفسها، ستستمر حتى ثلاثين يوماً».